مقدمة

على مدى العقدين الماضيين، كَشَفَت كل قضية شاركت فيها بصفتي من الأعضاء الناشطين في دراسة علم الأحياء وعلاقتها بالبيئة ومُفَكرة في النواحي العضوية أن ما يسميه الاقتصاد الصناعي «نمواً» إنما هو في حقيقة الأمر شكل من أشكال السرقة من الطبيعة والبشر.

صحيح أن قطع الغابات أو تحويل الغابات الطبيعية إلى زراعة أحادية للصنوبر واليوكالتيوس فقط لتوفير مواد خام صناعية يؤدي إلى تحقيق عوائد ونمو، إلا أن هذا النمو قائم على سلب الغابة من تنوعها الحيوي ومن قدرتها على الحفاظ على التربة والماء. كما أن هذا النمو قائم على سلب مجتمعات الغابات من مواردها من الغذاء، والأعلاف والوقود والألياف والدواء والأمان من الفيضانات والجفاف.

وفي الوقت الذي تدرك فيه غالبية علماء البيئة أن تحويل غابة طبيعية إلى أرض أحادية الزراعة إنما هو إفقار للأرض، إلا أن الكثيرين لا يطبقون هذه النظرة على الزراعة الصناعية. وقد

نشأت خرافة عامة، تشترك فيها غالبية علماء البيئة ومؤسسات التنمية، مفادها أن الزراعة الصناعية ضرورية لإنبات مزيد من الغذاء وتقليل المجاعة. كما يفترض الكثيرون أن الزراعة الصناعية الكثيفة توفر الموارد وبالتالي تنقذ الأنواع الحية. إلا أن وهم النمو، في الزراعة كما هو الحال في الغابات، يخفي السرقة من الطبيعة ومن الفقراء ويخفي خلق الندرة وراء قناع النمو.

ولم تبرز هذه السرقات إلا منذ حلول الاقتصاد المعولم. ومع إتمام جولة أورغواي للاتفاقية العامة حول تعرفة التجارة (الغات) في سنة 1994 وتأسيس منظمة التجارة العالمية، أصبح النمو الموحد قائماً وشرعياً مبنياً على المحاصيل المسروقة من الطبيعة والناس. إن اتفاقية منظمة التجارة العالمية الخاصة بحقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة تعتبر ادخار البذور وتقاسمها جريمة، كما تعتبر اتفاقية الزراعة إغراق الدول بالأغذية المهندسة وراثياً شرعياً في الوقت الذي تجرِّم فيه إجراءات من اجل حماية التنوع الحيوي والنباتي الذي تقوم عليه أنظمة غذائية متعددة.

وقد نمت الحركة المضادة للعولمة التي جاءت كرد على الغات بشكل مذهل. وكان لي شرف المشاركة فيها. وقد مثل أصدقائي في شبكة العالم الثالث، بمن في ذلك شاكرافارتي رغفان، والمجتمع الهائل في المنتدى الدولي حول العولمة، قمة الإبداع الخلاق والشجاعة تجرأت على التصدي للعولمة في

وقت كان يفترض فيه أن التاريخ قد انتهى . وقد رأينا على المستوى العالمي حركات المواطنين المناهضة للهندسة الوراثية ورأينا أن التحكم المشترك بالزراعة يُحول الاهتمام بالهندسة الوراثية من مرحلة هامشية إلى منتصف مسرح التجارة والاقتصاد، وسواء في اجتماع سينت لويس حول الدمار الحيوي أو الاستفتاء السويسري أو النمسوي حول الهندسة الوراثية أو الحملة من أجل تجميد التجارة المهندسة وراثياً في المملكة المتحدة لمدة خمس سنوات فقد عملت مع أشجع الأشخاص وأكثرهم إبداعاً في عصرنا ممن تحدوا شركات عملاقة وغيروا من مصائرها، تحدوا شركات جعلت من الحكومات ألعوبة في أيديها وخلقت أدوات ومؤسسات مثل منظمة التجارة العالمية تعمل لحمايتها وصارت مسؤولة أمام الناس.

موجز تاريخي عن الصراع لإنقاذ المحصول المسروق

نظمت مؤسسة داغ همرشولد في سنة 1987 اجتماعاً حول التقنية الحيوية سُمي «قوانين الحياة» وقد حدد هذا الحدث الحاسم القضايا المنبثقة عن الهندسة الوراثية وبراءة الاختراع. وقد بين الاجتماع بشكل واضح أن الشركات الكيماوية العملاقة تقوم بإعادة إظهار نفسها كشركات «علوم حياتية» تهدف إلى التحكم بالزراعة من خلال براءات الاختراع والهندسة الوراثية وعمليات الدمج. وقررت في ذلك الاجتماع أن أكرس العقد التالي من حياتي في البحث عن طرق للحيلولة دون احتكار

الحياة ومواردها سواء من خلال المقاومة أو بواسطة بناء بدائل خلاقة.

كانت أول خطوة أقوم بها هي البدء في تأسيس حركة نافدانيا وهي حركة لتوفير البذور وحماية التنوع الحيوي والإبقاء على البذور والزراعة حرة وبعيدة عن تحكم الاحتكار. بدأت أسرة نافدانيا بستة عشر مصرفاً للبذور في ست ولايات في الهند، أما الآن فان هناك آلاف الأعضاء في نافدانيا ممن يحافظون على التنوع الحيوي ويمارسون الزراعة الخالية من الكيماويات. وقد قطعوا على أنفسهم عهدا لمواصلة ادخار وتقاسم البذور والتنوع الحيوي الذي تلقوه هبة من الطبيعة ومن أجدادهم. ويعني التزام نافدانيا بادخار البذور أننا لا نستطيع التعاون مع قوانين براءة الاختراع التي تجعل من ادخار البذور جريمة.

إن قوانين براءة اختراع البذور المفروضة على الدول بموجب قواعد منظمة التجارة العالمية ليست الطريقة الوحيدة التي تتم بواسطتها سرقة موارد العالم الثالث الفقير للحصول على أرباح للمؤسسات العملاقة. في سنة 1994 تلقيت دعوة من المجتمعات الساحلية في الهند لدعم صراعها ضد الزراعة الصناعية للقريدس الذي ينتشر انتشار السرطان على الساحل الهندي البالغ 7000 كيلومتر. كانت عائلة الجاكاناثان وهي زوج وزوجته غانديان يقودان جماعة «أصدقاء القريدس» وهي حركة سلمية مباشرة لوقف تدمير أنظمة البيئة الساحلية والمجتمعات الساحلية. وقد تكاتفت قِوانا مع آخرين مثل بانكي بيهاري داس

في ادريسا، توم كوليري في كيرالا، جيروسينام في تاميل نادو، كلود الفاريس في غوا وجاكوب دهارماراج في آندرا براديس لتحدي صناعة استزراع القريدس في قضية عرضت على المحكمة العليا في الهند سنة 1996. وبينما أصدرت المحكمة حكماً لصالحنا إلا أن المصالح التجارية تواصل محاولاتها لإبطال هذا الحكم.

وفي آب/أغسطس من سنة 1998 كنت شاهدة على تدمير اقتصاد زيت الطعام الهندي وذلك بفرض زيت فول الصويا، وهو نموذج يتم تكراره في كل قطاع من قطاعات الزراعة واقتصاد الغذاء. وقد قاومت الحركات النسائية والفلاحية استيراد زيت فول الصويا المدعوم لضمان عدم تدمير أسباب رزقهم وزراعة غذائهم التقليدية. وبعملهم هذا برهنوا أن الغذاء الخالي من الهندسة الوراثية لا يمثل رفاهية للمستهلكين الأغنياء بل هو حق أساسي في غذاء آمن سهل المنال ومناسب زراعياً.

في التاسع من آب/أغسطس سنة 1998 الذي يحتفل به بمناسبة استقلال الهند إحياء لرسالة «غادروا الهند» التي سلمها المهاتما غاندي إلى البريطانيين، بدأنا حملة «غادروا الهند» ضد السلب الجماعي لبذورنا وغذائنا. وقد أصبحت هذه الحركة ضد المحاصيل والغذاء المهندس وراثياً حركة عالمية للمواطنين تشمل مزارعين ومستهلكين ونشطاء وعلماء. وهذا الكتاب يروي قصصاً للتدمير الذي تقوم به المؤسسات العالمية لأنظمة الغذاء والزراعة ومقاومة هذا التدمير من قبل حركات الشعوب.

إن عصرنا هذا مثير فعلاً. وكما تبين الأمثلة في هذا الكتاب فانه ليس أمراً حتمياً أن تسيطر المؤسسات على حياتنا وأن تحكم العالم، بل لدينا إمكانية حقيقية كي نصيغ حياتنا كما نريد نحن. إن علينا واجباً بيئياً واجتماعياً كي نتأكد من أن الطعام الذي يغذينا ليس محصولاً مسروقاً.

وضمن هذا الواجب، فان لدينا الفرصة كي نعمل معاً من أجل حرية جميع الأجناس من البشر واستقلالها. وشيء بسيط وأساسي مثل الغذاء أصبح محرك الحركات التحررية المتعددة والمتنوعة، حيث يكون لكل فرد منا فرصة للمشاركة بصرف النظر عمن نكون وأين نكون.